الحكومة المصرية تتعهد «الحزم» في تطبيق الاحترازات

في الوقت الذي تجاوز فيه إجمالي الإصابات المسجلة رسمياً في مصر 127 ألف حالة تقريباً، تعهدت الحكومة المصرية بـ«الحزم» في تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وقالت وزيرة الصحة والسكان هالة زايد، إن «الأسبوع الجاري شهد زيادة في عدد الإصابات بفيروس (كورونا)؛ حيث وصل العدد الإجمالي للإصابات في مصر إلى 127 ألف حالة، بينما بلغ إجمالي الوفيات 7 آلاف حالة خلال 10 أشهر ونصف شهر، منذ ظهور أول إصابة بالمرض».

وشدد الدكتور مُصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، خلال اجتماع الحكومة أمس، على «تطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس (كورونا) المستجد، ومواجهة التراخي ومخالفة تلك الإجراءات بمُنتهى الحزم»، مؤكداً أن «هناك توجيهاً واضحاً لكل الوزارات والجهات المعنية بهذا الشأن، في إطار سعي الدولة بقدر الإمكان لتجنب الغلق الكامل للمنشآت، لتجنب الآثار الاقتصادية المرتبطة بهذه الخطوة، والتي تؤثر بشكل واضح على حياة المواطنين، لذا لن تقبل الدولة التهاون في تنفيذ الإجراءات».

ووجَّه رئيس الوزراء وزيرَي الصحة والتعليم العالي بـ«تخصيص العدد الكافي من المستشفيات للعزل، وتقديم العلاج اللازم لمصابي فيروس (كورونا)، وتوفير الأكسجين اللازم لكل المستشفيات، لمن يحتاجه من المواطنين».

تقدم كل ما من شأنه زيادة أواصر الترابط وتعميق التعاون

«القمة الخليجية» تدعم وحدة الصف لأكثر من 4 عقود

قمة خليجية سابقة

تحرص السعودية على وحدة الصف الخليجي، ملتزمة بواجبها، من منطلق رابط الأخوة والدين والمصير المشترك، فكانت سياستها على مدى 41 عاماً من عمر المنظومة تستند إلى ما تشكله من عمق استراتيجي وثقل عربي وإسلامي ودولي.

وخطت السعودية، ضمن البيت الخليجي، منذ تأسيس «مجلس التعاون» عام 1982م، نهجاً متوازناً يرفد كل جهد ويؤازر ويدعم كل عمل يسهم في تحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة، وعملت، كونها الشقيقة الكبرى لدول المنظومة، على تجاوز مختلف العقبات، وما يواجه مسيرة العمل من خلافات أو مستجدات تطرأ، سواء في وجهات النظر أو على أرض الواقع؛ حيث كفلت السياسة السعودية المحافظة على وحدة الصف الخليجي، ودعم الدول الأعضاء للوصول لتسوية وحلول ناجعة للخلافات الخليجية – الخليجية، وديمومة التعاون مع الدول العربية والإسلامية والدولية.

ودأبت السعودية على تقديم كل ما من شأنه زيادة أواصر الترابط بين دول المجلس وتعميق التعاون وصولاً إلى وحدة ناجزة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من خلال حشد طاقات دوله، وفق تخطيط مدروس لتحقيق المصالح وحفظ المنجزات والتوازن الحضاري.

وَرسَخَتْ جهود وتصميم قيادة السعودية، مع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل دعم مسيرة هذا الكيان، من خلال ما اتخذ في دورات المجلس الأعلى (مؤتمرات القمة)، ومساندة الأجهزة المعنية التي كان لها الدور المهم في اتخاذ القرارات المثمرة في سبيل تعزيز الروابط ورسم الاستراتيجيات ووضع ملامح نهضة ملموسة وبناء علاقات ناجحة مع الآخر ومعالجة العقبات والمعوقات، وذلك بتفاديها وحل معضلاتها.

وتنوعت المواقف السعودية مع دول المجلس، وتعددت صورها، مع رسوخ هدفها الأوحد، وهو وحدة الصف الخليجي ونبذ الخلافات الخليجية – الخليجية.

وحين نجوب تاريخ المملكة السياسي المشرف في مسيرة مجلس التعاون لا بد أن نستذكر تلبية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (رحمه الله) لنداء الأشقاء في دولة الكويت بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت واحتلال أراضيها، فكان ذلك الموقف القوي المجسد لقوة التلاحم ووحدة المصير بين المملكة والكويت، الذي امتد حتى عادت أرض الكويت سالمة لأهلها.

وفي ختام أعمال الدورة الثانية والثلاثين التي استضافتها الرياض في 24 – 25 محرم 1433هـ رحّب وبارك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاقتراح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رئيس الدورة (رحمه الله) للمجلس الأعلى في خطابه الافتتاحي بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد. وإيماناً من قادة دول المجلس بأهمية هذا المقترح، وجّه القادة المجلس الوزاري بتشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من قبل الدول الأعضاء بواقع 3 أعضاء لكل دولة، توكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها، ويتم توفير كل ما تتطلبه من إمكانات إدارية وفنية ومالية من قبل الأمانة العامة.

وإبان اندلاع مظاهرات في مملكة البحرين خلال شهر فبراير عام 2011م، كانت المملكة السند القريب والسد المنيع ضد كل ما يمس البحرين قيادة وشعباً، تماشياً مع تماسك ووحدة الصف الخليجي كجسد واحد، ويأتي ذلك الموقف من تصريح المصدر المسؤول الذي أكد رفض الحكومة السعودية المطلق لأي تدخل أجنبي في شؤون دولة البحرين الداخلية من أي جهة كانت، فشعب البحرين وحكومته أحرص من الغير على وطنهم واستقراره وأمنه. وأن السعودية تقف بكل إمكاناتها خلف دولة وشعب البحرين.

كما أجرى الأمير نايف بن عبد العزيز (رحمه الله) النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – آنذاك – اتصالاً هاتفياً بالملك حمد بن عيسى ملك البحرين؛ حيث أكد وقوف السعودية إلى جانب البحرين حكومة وشعباً ضد كل ما يمس أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، مشيداً بما تشهده البحرين من تطور ونماء في مختلف المجالات، ومتمنياً لمملكة البحرين دوام التقدم والازدهار في ظل قيادتها الحكيمة.

وفي الإمارات العربية المتحدة، تم تسمية الدورة الـ26 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في ديسمبر () 2005م «قمة الملك فهد»؛ تقديراً لما قدّمه (رحمه الله) من مآثر جليلة وعطاء كبير، عزّز من مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطلعات شعوبه، والأسرة الدولية. وتقديراً من السعودية لقادة دول المجلس، وتثميناً لما قدموه من دعم لمسيرته، جاءت تسمية «قمة جابر» على أعمال اجتماعات الدورة الـ27 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 9 ديسمبر (كانون الأول) 2006م، حيث قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (رحمه الله): «ولما كان هذا أول لقاء للقمة بعد وفاة أخينا العزيز الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، تغمده الله برحمته، فقد أطلقنا على هذه القمة اسم الفقيد الغالي لكل ما قدمه من جهود في خدمة التعاون الخليجي».

وشهد عام 2016م إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، ضمن اتفاقية بين المملكة والإمارات.

وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، هدفت الاتفاقية إلى تحقيق رؤية مشتركة، تتمحور في إبراز مكانة الدولتين في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني العسكري، وصولاً إلى تحقيق رفاه مجتمع البلدين.

وتعمل 7 لجان مشتركة، ضمن منظومة التكامل السعودي الإماراتي، في المجال التنموي والاقتصادي، على تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات الاستراتيجية والتنموية لتحقيق الرخاء والأمن للشعبين الشقيقين.

وتفعيلاً للرؤية المشتركة بين المملكة والإمارات، وتكثيف التعاون الثنائي في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، يدعم عدد من اللجان التكاملية تحقيق تلك الرؤى والأفكار لصنع مستقبل أفضل للمواطنين في البلدين، وتجاوز العقبات في المجالات كافة. وتمضي السعودية بثقلها ومكانتها الإقليمية والدولية، مستشعرة دورها الريادي في حماية وتحصين وحدة دول مجلس التعاون الخليجي كافة؛ وإسناداً لوحدة الموقف، غايتها في المقام الأول حماية الأمن الخليجي، وجعله سداً منيعاً أمام أي محاولات للنيل منه، وحفاظاً على مكتسباته وإنجازات مسيرته التكاملية، والدفع قدماً بالجهد المشترك، وصولاً لتحقيق الأهداف السامية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون.

البحرين تتطلع إلى قمة تؤدي لتعزيز الحوار الخليجي

صرح وزير الخارجية البحريني، عبداللطيف بن راشد الزياني، بأن مملكة البحرين سوف تستضيف المقبل عبر الاتصال المرئي اجتماع المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحضيراً للدورة الحادية والأربعين لقادة دول مجلس التعاون التي ستستضيفها الرياض.

وقال الزياني إن مملكة البحرين تتطلع إلى قمة تؤدي إلى مرحلة تعزيز الحوار الخليجي تحقيقاً للأهداف المرجوة في المستقبل، حسبما ذكرت وكالة الأنباء البحرينية.

وأكد وزير الخارجية أن مملكة البحرين سوف تتولى رئاسة مجلس التعاون في دورته المقبلة بدءاً من يناير المقبل، بقيادة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين.

الجيش الليبي: رصدنا تحشيداً لميليشيات مدججة بالسلاح

أعلن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر رصد "ميليشيات" مدججة بالسلاح التركي وتهدد شرق ليبيا بالكامل.

وجاء في بيان إعلامي للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية : "في الوقت الذي تؤكد فيه القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية التزامها بوقف إطلاق النار وتنفيذ مخرجات اللجنة العسكرية 5+5 واستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي ومساعي الخيرين من الليبيين، رصدنا تحشيداً كبيراً للميليشيات الإجرامية والتكفيرية المدججة بالأسلحة التركية المتطورة وآلاف المرتزقة والمقاتلين الأجانب في منطقة الهيشة والقداحية وزمزم وعموم شرق مصراتة ورفع درجة الاستعداد لديهم وتهديدهم بالهجوم على مناطق القوات المسلحة العربية الليبية في سرت والجفرة بل وصل بهم الأمر لتهديد الشرق بالكامل".

ووصف البيان ذلك الأمر بأنه "يعد انتهاكاً صريحاً لمبادئ وقف إطلاق النار وما نتج عنه من تفاهمات لاتخاذ خطوات عملية على الأرض لتعزيز وقف دائم لإطلاق النار وترجمة بيان جنيف للجنة العسكرية 5+5 والذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى إجراءات عملية تسهم في حل الأزمة الليبية". وأضاف "لازلنا نرصد ونتابع تحركات الميليشيات ونحذرها من اتخاذ أي خطوات تصعيدية واستفزازية في المنطقة".

غرق 13 مهاجراً في ساحل تونس

أفاد مصدر بالحرس الوطني في تونس بوفاة ما لا يقل عن 13 مهاجراً غير شرعي في سواحل صفاقس، فيما يجري البحث عن المزيد من المفقودين.

وتقوم وحدات من الحرس البحري بعمليات تمشيط للبحث عن مفقودين، إثر غرق مركب كان يقل العشرات من المهاجرين غير الشرعيين، أغلبهم من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وقال عميد بالحرس الوطني في صفاقس، إنه جرى انتشال 13 جثة حتى الآن. ولم يتسن تحديد عدد الناجين على الفور.

الرئيس الألماني يجدد لتبون وقوف بلاده إلى جانب الجزائر

جدد الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير وقوف بلاده وأوروبا بكل ثبات إلى جانب الجزائر. وأعرب شتاينماير في رسالة إلى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون "عن سعادته بتماثله للشفاء" بعد إصابته بفيروس كورونا.

وحسب بيان للرئاسة الجزائرية قال الرئيس الألماني في رسالته:" تضعنا الجائحة جميعاً أمام تحديات صعبة، لا بد أن تتضافر فيها جهود المجتمع الدولي للتغلب عليها".

ويستكمل الرئيس الجزائري علاجه في ألمانيا الذي بدأه في الـ 28 من أكتوبر () الماضي، ومن المنتظر أن يعود إلى بلاده خلال أسبوعين، حسب تصريحات أدلى بها في كلمة وجهها لشعبه عبر فيديو بثه على حسابه تويتر.

سورية: طيران مجهول يستهدف مواقع ميليشيات «فاطميون» الإيرانية

استهدف طيران مسيّر مجهول الهوية مقر عسكري يتبع لميليشيا "فاطميون" الموالي لإيران في محافظة دير الزور في سوريا.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن الاستهداف تم في منطقة الحاوي الغربي على أطراف مدينة الميادين في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور.

وذكرت مصادر المرصد أن الميليشيات الموالية لإيران فرضت طوقاً أمنياً على محيط الموقع المستهدف، وسط معلومات مؤكدة عن سقوط خسائر بشرية من عناصر ميليشيا "فاطميون" المؤلفة من العناصر الأفغانية.

الحريري محذراً من انهيار سريع للبنان: سنتخذ قرارات صعبة

حذر رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري، من انهيار لبنان بوتيرة سريعة، مؤكدا أن الحكومة ستتخذ قرارات صعبة وسريعة لوقف هذا التدهور. وقال الحريري، إنه "يجب أن يعلم الجميع أن السياسيين لم يعد لديهم وقت، وأن البلد ينهار بوتيرة سريعة". وأوضح رئيس الوزراء اللبناني المكلف، أنه بمجرد تشكيل الحكومة سنتخذ قرارات صعبة وسريعة لوقف الانهيار في البلاد، وتابع قائلًا: "نريد أعضاء حكومة يعارضوننا إن أخطأنا من أجل تحقيق مصلحة البلاد".

وطالب الحريري بضرورة التوصل لتشكيل نهائي للحكومة بأسرع وقت ممكن. ودخلت مشاورات حكومة لبنان نفقا مجهولا مع تصاعد الخلافات بين الأطراف المعنية بالتأليف بحيث باتت في حاجة إلى "معجزة". وتؤكد المعطيات الحالية أن الخلافات الواضحة بين رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري من جهة وبين رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره النائب جبران باسيل المدعوم أيضا من حزب الله، تحول دون التوافق حول تسمية الوزراء ما يهدد البلاد الغارقة في أزمة اقتصادية عميقة.

الصومال: انطلاق انتخابات مجلس الشيوخ 31 ديسمبر

أعلنت اللجنة الانتخابية الصومالية، انطلاق انتخابات مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية بالبرلمان)، في 31 ديسمبر الجاري.

وبحسب بيان لجنة الانتخابات، يبدأ تسجيل المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ (51 عضوا) في 26 ديسمبر، انطلاقا من مخرجات المؤتمر التشاوري حول الانتخابات في سبتمبر الماضي.

وتعقد انتخابات المجلس ما بين 31 ديسمبر الجاري و6 يناير المقبل، وفق البيان. ولم يحدد البيان بعد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية ومجلس الشعب (الغرفة الأولى بالبرلمان).

فلسطين 2020.. سنة «العسرة»

احدى مسيرات العودة

لم يتعاف الاقتصاد الفلسطيني من تبعات أزمة المقاصة عام 2019، حتى أعلن الرئيس محمود عباس في مارس الماضي، حالة الطوارئ في البلاد.

إعلان حالة الطوارىء الذي يجدد شهريا منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، مرده تفشي فيروس كورونا محليا وعالميا، وما تبع القرار من تأثيرات اقتصادية سلبية على مختلف مرافق الاقتصاد المحلي.

وبدأ الاقتصاد الفلسطيني العام الجاري، بتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4 بالمئة مقارنة مع قرابة 1 بالمئة في 2019، وهو أدنى نمو فعلي منذ 2014.

في مارس الماضي، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية اكتشاف 7 حالات إصابة بفيروس كورونا في مدينة بيت لحم (جنوب)، لسياح أجانب، نتج عنه إعلان حالة الطوارىء وغلق المحافظة بالكامل وتجميد صناعة السياحة.

نهاية مارس الماضي، دخلت الأراضي الفلسطينية في حجر إلزامي رافقه غلق غالبية المرافق الحيوية خاصة الاقتصادية منها، باستثناء قطاعات قليلة كالمخابز والصيدليات ومحال البقالة، فيما عملت البنوك بالحد الأدنى.

نتيجة لذلك، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الثابتة، بنسبة 4.9 بالمئة خلال الربع الأول 2020، قارنة مع الربع الأخير 2019.

وأعلن القطاع الخاص الفلسطيني عن مبادرة لجمع تبرعات للمتضررين من أفراد وعمالة، نتيجة جائحة كورونا، وتمكنوا من جمع 18 مليون دولار تم توزيعها على المتضررين.

حكوميا، تراجعت الإيرادات المالية المحلية التي تجبيها وزارة المالية الفلسطينية بعيدا عن أموال المقاصة، خلال الربع الثاني 2020 بأكثر من 20 بالمئة، قبل أن تتحسن لاحقا.

وخلال الشهور العشرة الأولى 2020، تراجعت الإيرادات